

ورقة عمل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

حول "الممارسات الدولية الفضلى المعنية بحماية كبار السن"

ناصر مرزوق سلطان المري

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

أهم الممارسات الدولية الفضلى المعنية بحماية كبار السن، ومعالجة التحديات الموجودة في دولة قطر من منظور حقوق الإنسان لكبار السن:

- الإطار القانوني الدولي لحماية كبار السن.
- الممارسات الدولية الفضلى في مجال منع إساءة معاملة كبار السن.
- دور اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في تعزيز وحماية حقوق كبار السن.

أولاً: الإطار القانوني الدولي لحماية كبار السن

لا يوجد صك قانوني دولي شامل ومتكامل لتعزيز وحماية حقوق كبار السن، والذين لا يتمتعون بموجب الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان بالحماية على غرار الفئات الأولى بالرعاية الأخرى (الطفل- والمرأة- وذوي الإعاقة).

ولا تزال مشاركة كبار السن في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية محدودة بسبب

الصورة النمطية السائدة عنهم، وذلك لعدة أسباب نذكرها على النحو التالي:

أولاً: لا تتناول الصكوك القانونية الدولية لحقوق الإنسان الحالية على نحو واسع مسائل كبار السن.

ثانياً: تأخر اهتمام المجتمع الدولي بكبار السن نسبياً بالمقارنة مع الفئات الأولى بالرعاية.

ثالثاً: لم يُشر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان إلى كبار السن

أو إلى التمييز القائم على أساس السن.

رابعاً: غياب كبار السن عن ملاحظات وتوصيات هيئات معاهدات حقوق الانسان الدولية والإقليمية.

خامساً: تتصف السياسات الدولية المعنية بحماية كبار السن، بأنها غير مُلزِمة قانونياً.

خُلاصة القول: أنّ المبادئ الأساسية لحقوق الانسان، تفرض على الدول التزامات بضمان توفير مجموعة واسعة من الحقوق لكبار السن، وهذا يتطلب اتخاذ جميع التدابير التشريعية وغير التشريعية لحماية حقوقهم دون تمييز.

ثانياً: الممارسات الدولية الفضلى في مجال منع إساءة معاملة كبار السن

نحاول في هذا الجزء ذكر أبرز التجارب والممارسات الدولية الفضلى في مجال منع إساءة معاملة كبار السن من منظور حقوق الإنسان، وهذه التجارب والممارسات تمثل حصيلة مبادرات اتخذتها الدول وهيئات الأمم المتحدة والمؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق الإنسان.

ينبغي المشاركة الفاعلة في الحوار العالمي المعني بإقرار الصك القانوني الدولي لتعزيز وحماية حقوق كبار السن، علما بأن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تشارك من خلال التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في العمل الدولي الجاري على إقرار هذا الصك القانوني.

- ندعو لوضع صك قانوني عربي لتعزيز وحماية حقوق كبار السن.
- المبادرة بإقرار تشريع خاص بحماية حقوق كبار السن.
- وضع وتنفيذ خطة عمل وطنية لحماية حقوق كبار السن.
- بناء قاعدة معلومات إحصائية على المستوى الوطني عن كبار السن.
- تشجيع وتعزيز ولاية المقرر الخاص المعني بتمتع كبار السن بجميع حقوق الانسان.
- توفير الضمانات التي تمكن كبار السن من العيش باستقلالية إلى أقصى حد ممكن.

- استخدام التقنيات الإلكترونية الجديدة في مجال رعاية كبار السن.
- تأهيل الافراد الذين يقدمون الرعاية الصحية والخدمات الأخرى لكبار السن.
- بناء ثقافة عامة في المجتمع بخصوص حماية حقوق كبار السن.
- حماية كبار السن من الإقصاء الاجتماعي والعزلة واشراكهم في صنع القرارات التي تتعلق بحياتهم.

ثالثاً: دور اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في تعزيز وحماية حقوق كبار السن

من منطلق عمل اللجنة بتعزيز وحماية حقوق الانسان في دولة قطر، ثمنت صدور قرار مجلس الوزراء رقم (29) لسنة 2019 بإنشاء اللجنة الوطنية المعنية بشؤون المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، والذي كان من أهدافه تعزيز وحماية كبار السن ورصد أوضاعهم، ودراسة التشريعات المتعلقة بهم، واقتراح تعديلها بما يتوافق مع الاتفاقيات الدولية.

لا تزال هناك بعض التحديات التي تواجه كبار السن في دولة قطر، ومنها شكوى المتقاعدين من عدم صدور اللائحة التنفيذية لقانون التقاعد الذي حد من وصولهم على حقوقهم المختلفة.

وتوصي اللجنة الوطنية بإعادة النظر في التشريعات والأنظمة الخاصة بالمتقاعدين لتوفير الحياة الكريمة لهم في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يواجهها كبار السن بعد إحالته للتقاعد.

ووفقاً لتقارير المفوضية السامية لحقوق الإنسان من المتوقع أن
يتضاعف عدد الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 65 عاماً فأكثر خلال
الفترة الممتدة من عام 2019 إلى 2050 في جميع أنحاء العالم.

ختاماً

إن كبار السن من الفئات التي يجب أن نوليها الاهتمام والتركيز
سواءً على المستوى التشريعي أو الحقوقي بشتى مجالاته.

شاكرين لكم حسن استماعكم ومشاركتكم.